

دور الإيرادات النفطية في تحقيق القيمة المضافة: دراسة مقارنة للجزائر، المملكة العربية السعودية وفنزويلا للفترة (2000-2019)

**ROLE OF OIL REVENUES IN ACHIEVING VALUE ADDED: A COMPARATIVE STUDY OF ALGERIA, SAUDI ARABIA AND VENEZUELA FOR THE PERIOD-2000) (2019**

**ROLE DES RECETTES PETROLIERES DANS LA REALISATION DE LA VALEUR AJOUTEE : ETUDE COMPARATIVE DE L'ALGERIE, DE L'ARABIE SAOUDITE ET DU VENEZUELA POUR LA PERIODE (2000-2019)**

آمنة سعادوي<sup>1</sup>، توفيق بن الشيخ<sup>2</sup>

تاريخ الإرسال: 2021/06/01 تاريخ القبول: 2021/07/18 تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

ترمي هذه الورقة البحثية للوقوف على مدى استغلال العائدات النفطية بالجزائر، المملكة العربية السعودية وفنزويلا كأداة لخلق القيمة المضافة للخروج من التبعية للقطاع النفطي، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بجوانب الموضوع، بالإضافة الى المنهج المقارن بين الدول النفطية محل الدراسة.

وقد أظهرت النتائج الاعتماد شبه الكلي لهذه الدول على قطاع النفط، وان هذا الأخير بمثابة أداة للتوسع في الانفاق الحكومي في حالة ارتفاع أسعاره، واستنزاف لاحتياطياتها من الصرف الأجنبي عند انخفاض أسعاره، ولم تخلق هذه العوائد قيمة مضافة في الاقتصاد، بقدر ما خلقت بؤرا لمختلف اشكال الفساد.

الكلمات المفتاحية: الثروة النفطية؛ الاقتصاد الجزائري السعودي والفنزويلي؛ العائدات النفطية؛ صناديق الثروة السيادية؛ القيمة المضافة.

**Abstract:**

This study aims to determine the extent to which oil revenues have been used in Algeria, Saudi Arabia, and Venezuela to create added value in the economy outside the oil sector. The descriptive and analytical approach was adopted, in addition to the comparative approach.

The result showed that these countries are almost completely linked to the oil sector, and that the latter is a tool for expanding government spending in the event of high oil prices and the depletion of their foreign exchange reserves when its price falls, due to their shortage. Good governance in managing oil revenues, which led to the spread of financial, economic and administrative corruption

\*المؤلف المراسل

<sup>1</sup> Amina Sadaoui, University 8 May 1945 Guelma, self-development and good governance: Algeria, [sadaoui.amina@univ-guelma.dz](mailto:sadaoui.amina@univ-guelma.dz)

<sup>2</sup> Toufik Bencheikh, University 8 May 1945 Guelma, self-development and good governance: Algeria, [bencheikh.toufik@univ-guelma.dz](mailto:bencheikh.toufik@univ-guelma.dz)

**Keywords: Oil wealth; Algerian Economy, Saudi Economy, Venezuelan Economy; oil revenues; sovereign wealth funds; value added.**

**Résumé :**

L'étude vise à déterminer dans quelle mesure les revenus pétroliers sont exploités en Algérie, au Royaume d'Arabie saoudite et au Venezuela pour créer de la valeur ajoutée dans l'économie en dehors du secteur pétrolier. L'approche descriptive et analytique a été utilisée, en plus de l'approche comparative.

Le résultat montre une dépendance quasi totale de ces pays vis-à-vis de leur secteur pétrolier, et ce dernier est considéré comme un outil d'augmentation des dépenses publiques en cas de prix élevés du pétrole d'une part et d'épuisement de leurs réserves de change lorsque son prix baisse d'autre part, en raison du manque de bonne gouvernance dans la gestion des revenus pétroliers, qui a conduit à une corruption financière, économique et administrative.

**Mots clés : Secteur pétrolier ; économie algérienne, économie saoudienne, économie vénézuélienne ; Les revenus pétroliers ; Fonds souverains ; la valeur ajoutée.**

مقدمة

للثروة النفطية القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الريعية، مع اخذ بعين الاعتبار تقلبات السوق الدولي للنفط لكي لا تقع ضحية لعنة الموارد الطبيعية غير المتجددة، تعد الامارات العربية المتحدة من بين الدول النامية الرائدة في التحول نحو اقتصاد متنوع باستثمار العائدات الريعية، حيث تمكنت من تنويع مصادر الدخل في اقتصادها وتخفيف الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي، اما النرويج هي الاخرى من بين التجارب الفاعلة عالميا في إدارة العائدات النفطية.

اما الدول محل الدراسة فاقصادها مرهون بالأداء الجيد لقطاعها النفطي، فهي تضع مصيرها في سوق متقلب بين الازدهار والكساد، إدارة العائدات النفطية بمثابة الحلقة التي تربط بين العائدات والاقتصاد، فاذا كانت الإدارة بطريقة فعالة وذات تخطيط استراتيجي فحتما سيتم خلق ثروة حقيقية تعود بالفائدة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، اما اذا كانت الإدارة بطريقة ريعية تعتمد على الانفاق العشوائي في حالة ارتفاع الأسعار والتكشف عند الانخفاض كما هو الواقع المعاش بهذه الدول، فملتضر من ذلك شعوب هذه الدول الحاضرة والاجيال القادمة.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: الى أي مدى يتم استغلال الثروة النفطية بكل من الجزائر، المملكة

العربية السعودية وفنزويلا في خلق ثروة حقيقية للاقتصاد للفترة (2000-2019)؟

التساؤلات الفرعية

- على أي أساس تعتمد الإمكانيات النفطية للدول محل الدراسة؟
- هل يرتبط الناتج المحلي الإجمالي ارتباطا قويا بتقلبات اسعار النفط بهذه الدول؟

○ ما تقييم إدارة الصناديق السيادية للدول محل الدراسة؟

### فرضيات الدراسة

- تعتمد الإمكانيات النفطية للدول على أساس احتياطي النفط ونوعية النفط، بالإضافة إلى الطاقة الإنتاجية.
- يرتبط اقتصاد الدول محل الدراسة بتقلبات أسعار النفط الأمر الذي يؤثر على الجانب الاجتماعي للدول.
- عدم تطبيق المفهوم الصحيح لإدارة الصناديق السيادية بهذه الدول.

### أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة، في تبيان فعالية إدارة العائدات النفطية خاصة لارتباط الاقتصاد الجزائري، السعودي والفنزويلي بالقطاع النفطي، مما تسمح لها بالخروج من التبعية وتحقيق التنوع الاقتصادي الذي بدوره يحقق تحسن على المستوى الاجتماعي، خاصة وان إدارة العائدات لتحقيق التنمية المستدامة من بين أكثر التحديات التي تواجه الدول.

### المنهج المتبع

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بجوانب الموضوع، بالإضافة إلى المنهج المقارن بين الدول النفطية الجزائر، المملكة العربية السعودية وفنزويلا للوقوف على أهم الاختلافات.

### 1-الإمكانيات النفطية للدول محل الدراسة

يعتمد اقتصاد الدول محل الدراسة بشكل شبه كلي على المحروقات في الصادرات والإيرادات الحكومية، وتعتبر هذه الثروة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي بها، مما يزيد ضعفها أمام تقلبات أسعار النفط الخام.

### 1-1 الاحتياطي المؤكد من النفط بالجزائر، المملكة العربية السعودية وفنزويلا

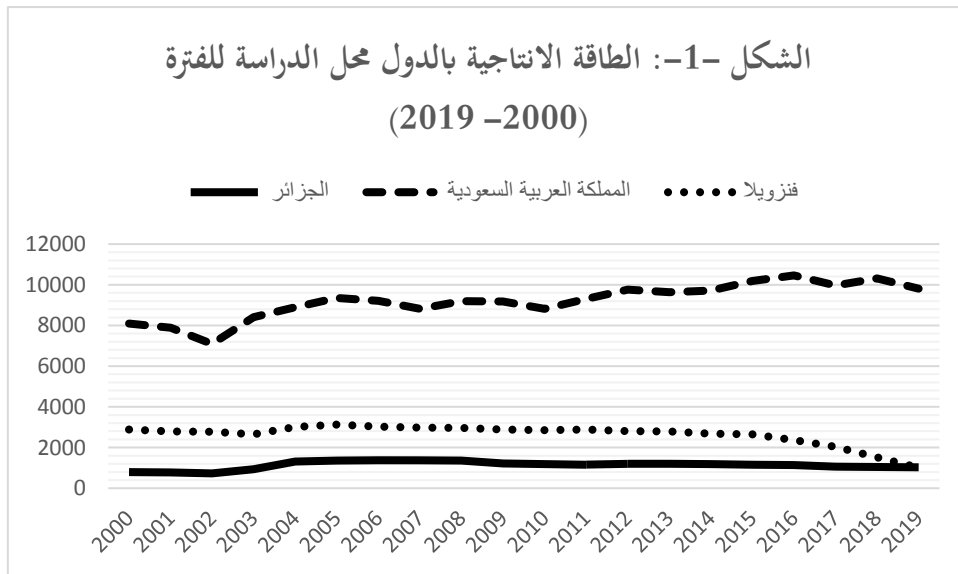
يعبر احتياطي النفط عن كمية النفط التي تمتلكها دولة معينة مع إمكانية استخراجها، لدى فنزويلا والمملكة العربية السعودية (المرتبة الأولى ب 303 مليار برميل/ اليوم، والثانية عالميا 26 مليار برميل/ اليوم على التوالي) احتياطات هائلة من النفط، أما الجزائر تحتل المرتبة الرابعة عشر عالميا بحوالي 12.2 مليار برميل/ اليوم، في حين تختلف نوعية النفط بين هذه الدول من خفيف بالجزائر وثقيل بالمملكة العربية السعودية وثقيل للغاية وحامض بفنزويلا.

يتركز النفط الجزائري بمنطقة حاسي مسعود حوالي 71% من الاحتياطي تليها البيزي ب 15% ولا تزال ثلثي الأراضي الجزائرية غير مستكشفة، (privacy shield framework, 2020) أما المملكة فلديها ما يقارب 30 حقل

وأكثر من نصف احتياطاتها متواجدة بتسع حقول بالجزء الشمالي الشرقي للبلاد، حقل الغوار العملاق (أكبر حقل نفط بالعالم) باحتياطي يقدر 75 مليار برميل، اما حقل السفانية (أكبر حقل بحري) بحوالي 35 مليار برميل، (US Energy information, 2017, p. 3) اما فنزويلا يتوزع احتياطي النفط المؤكد بها على مساحة 19000 ميل مربع وينقسم الى اربع مناطق Boyaca, Junin, Carabobo, Ayachucho, كما تمتلك احتياطي مؤكد في بحيرة Maracaibo غرب البلاد، ويعتبر حزام Orinoco بشرق فنزويلا من بين أكبر التراكمات النفطية القابلة للاستخراج بالعالم، حيث قدرت هيئة المسح الجيولوجي الامريكية في نطاق 380 الى 652 مليار برميل. (U.S. Energy Information Administration, 2020, p. 3)

## 1-2 الطاقة الإنتاجية بالجزائر، المملكة العربية السعودية وفنزويلا

يرتكز إنتاج كل دولة عضوة بمنظمة الاوبك على عدد السكان والاحتياطي المؤكد من النفط، مع اخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية والسياسية العالمية التي تحتم الرفع او خفض الطاقة الإنتاجية وفق اتفاق بين الدول الأعضاء.



Source : OPEC, (2020), available on <https://asb.opec.org/index.html>, Consult 08/06/2020

بالجزائر تسيطر شركة سوناطراك على حوالي 80% من عمليات الإنتاج، (US Energy information administration, 2019, p. 2) اما بالمملكة تهمين شركة أرامكو السعودية على إنتاج النفط، في حين تعتمد فنزويلا على الاستثمارات المشتركة بين PDVSA والشركات الأجنبية، (U.S. Energy Information Administration, 2020, p. 3) بطبيعة الحال تتحكم تقلبات أسواق النفط بحجم الإنتاج بالدول النفطية، واستفادت الدول محل الدراسة من الطفرة النفطية من (2004-2008) من ارتفاع أسعار النفط باستثناء فنزويلا التي عرف فيها إنتاج النفط تذبذبا بسبب اضطراب عمال PDVSA وتم طرد حوالي 19000 عامل وبالتالي خسارة للخبرة محلية، (Robert, Charting The Decline Of

(Venezuela's Oil Industry, 2019) وخلال الازمة المالية انخفض حجم الإنتاج ليعرف انتعاشا بداية من سنة 2011 لارتفاع أسعار النفط، وتعتبر سنة 2014 نقطة تحول على مستوى السوق العالمي للنفط لانخفاض أسعار النفط ليصل الى 49 دولار للبرميل، وبداية من سنة 2016 تم خفض الإنتاج بهذه الدول كجزء من اتفاقية الأوبك، ودخل حيز التنفيذ بداية من سنة 2017، وفي سنة 2018 سمحت الأوبك للدول شديدة الامتثال بالرفع من حجم انتاجها، اما سنة 2019 انخفض الإنتاج بهذه الدول بسبب العديد من الأوضاع من بينها تراجع الطلب على النفط من قبل الدول الصناعية الكبرى واستمرار التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية التي أدت لفرض مزيد من القيود الجمركية المتبادلة مع تزامن اعلان الولايات المتحدة فرض قيود اقتصادية على صادرات النفط من فنزويلا، بإضافة لدخول تعديلات جديدة لاتفاق خفض الإنتاج الذي توصلت له (أوبك<sup>+</sup>). (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، 2019، صفحة 9)

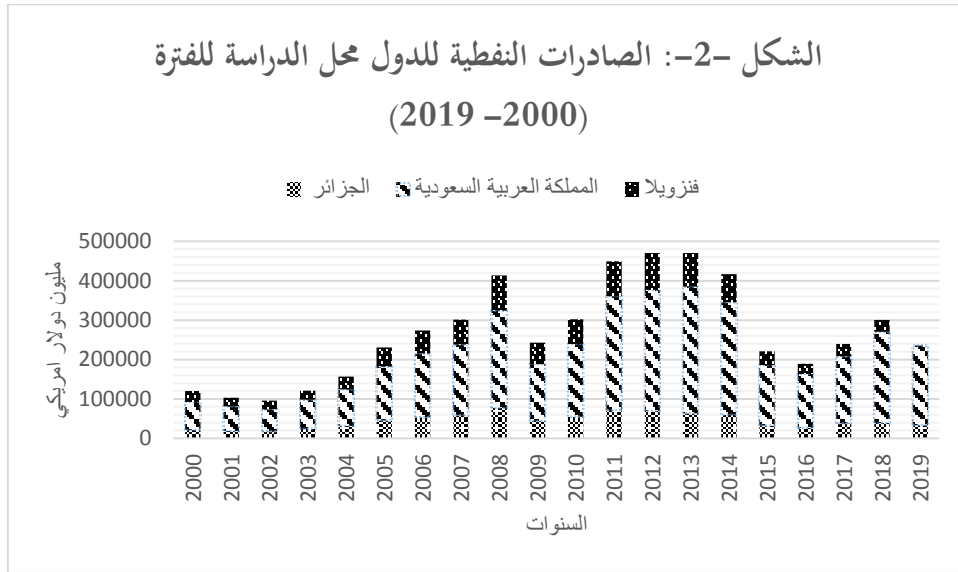
تؤثر نوعية النفط على إنتاج الدول ففي فنزويلا يعتبر إنتاج النفط تحديا كبيرا، فالنفط الخام الفنزويلي ثقيل وحامض (ارتفاع نسبة الكبريت والمعادن فيه) وبالتالي يحتاج الى استثمارات رأسمالية كبيرة نظرا لمراق التطوير باهظة الثمن التي يجب بنائها لمعالجة النفط بإضافة الى المصافي وخطوط الانابيب والموانئ، (Carlos A, 2011, p. 12) على عكس الجزائر التي يعتبر نفطها خفيف وكذلك المملكة العربية السعودية التي يعتبر 70% من الإنتاج نفط خفيف. (US Energy information administration, 2017, p. 5)

### 1-3 الصادرات النفطية بالجزائر، المملكة العربية السعودية وفنزويلا

تعتمد الدول النفطية بشكل كبير على العائدات المتولدة من قطاع النفط، التي تبقى مرهونة بتقلبات أسعار النفط التي تؤثر بدورها على معدلات النمو الاقتصادي، وتمثل الإيرادات النفطية فيما تتلقاه الدولة في شكل اتاوات، ضرائب، دخل، ارباح ومساهمات اخرى من قطاع النفط.

تسهل شبكة خطوط الانابيب المحلية الجزائرية نقل النفط من حقول الإنتاج الداخلية الى البنية التحتية الساحلية، من حقل حاسي مسعود الى المصافي ومحطات التصدير، وتقع محطات تصدير النفط بأرزويو، سكيكدة، الجزائر، وهران، بجاية، والصخيرة بتونس. (US Energy information administration, 2019, p. 4) اما الصادرات النفطية للمملكة العربية السعودية تمر من مضيق هرمز وباب المندب ويعد ميناء راس التنورة أكبر ميناء تصدير للنفط في العالم، بالإضافة لموانئ أخرى للتصدير رأس الخنفي، الجبيل، حيزان، جدة ومحطة ينبع الملك فهد بالبحر الأحمر، (وزارة الطاقة والتعدين والثروة المعدنية، 2018) ولدى فنزويلا بتسع نقاط تحميل وأكبر محطة هي محطة the Jose بإضافة لمحطة التحميل في St.

Eustatius التي يتم تشغيلها من قبل Energy NuStar وتؤجر PDVSA صهاريج تخزين لتصدير النفط وتمتلك الشركة BOPEC كمحطة. (US Energy information administration, 2019, pp. 4-6)



المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية، (2020)، متاح على الموقع <https://www.douane.gov.dz/?lang=en> تاريخ الاطلاع 2020/06/10.

مؤسسة النقد العربي السعودي، (2020)، متاح على الموقع <http://www.sama.gov.sa/ar-SA/Pages/default.aspx> تاريخ الاطلاع 2020/06/13.

تتأثر قيمة النفط المصدر أكثر بتقلبات اسعار النفط، ففي الفترة ما بين (2004 - 2008) ارتفعت قيمة الصادرات النفطية بسبب الارتفاع الغير مسبوق في أسعار النفط، وبسبب الازمة المالية وصل سعر البرميل من النفط الى 61 دولار مما سبب انخفاضاً في قيمة الصادرات النفطية للدول محل الدراسة والتي عرفت انتعاشاً فيما بعد، اما سنة 2014 تراجع سعر البرميل من النفط ليصل الى 49 دولار للبرميل، الامر الذي أدى لتراجع كبير في قيمة الصادرات النفطية بداية من تلك السنة بسبب انخفاض أسعار النفط من جهة واتفاق بين دول الأوبك بخفض حجم الإنتاج من جهة أخرى، فانخفضت قيمة الصادرات النفطية سنة 2019 بالجزائر والمملكة العربية السعودية بقدر 14.24% و 12.6% على التوالي، اما فنزويلا تعتبر المتضرر الأكبر بسبب العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة الامريكية (بقاء السفن في البحر بإنتاج لشهرين كاملين)، وفي نفس السنة أعاق استلاء ConocoPhillips على مرافق التخزين في منطقة بحر الكاريبي التابعة لشركة PDVSA قدرة فنزويلا الحفاظ على مستويات تصديرها لآسيا وتم التوصل الى اتفاقية السداد في نفس السنة. (US Energy information administration, 2019, pp. 4-6)

بالنظر لحجم الثروة النفطية التي تملكها فنزويلا، وبسبب ما تعانيه من مشاكل داخلية وخارجية الامر الذي يجعل صادراتها النفطية لا تعرف استقرارا مع عدم وجود قاعدة إنتاجية كافية للرفع من انتاجها وصادراتها خاصة وان نوعية النفط تحتاج الى إمكانيات واستثمارات مالية وفنية وتكنولوجية هائلة ويمكن ترجيح السبب الى غياب التنظيم في القطاع النفطي، على عكس الجزائر والمملكة العربية السعودية التي تبدو متحركة في صادراتها النفطية التي تؤثر عليها أوضاع الأسواق العالمية للنفط، ويمكن القول ان الجزائر والمملكة تتمتع باستقرار نسبي من حيث قيمة العائدات النفطية مقارنة بفنزويلا.

## 2- العائدات النفطية ودورها في خلق القيمة المضافة

بقيت الدول الربعية رهينة ما يوجد بباطن الأرض منذ اكتشافها للنفط، فرغم ما مر به هذا القطاع لم تتخذ خطوات جذرية لفك الارتباط الكلي بقطاع المحروقات فلا زالت تعتمد على عائداته في إقامة البنى التحتية ومختلف مشاريع التنمية الاقتصادية.

## 2-1 الصناديق السيادية بالجزائر، المملكة العربية السعودية وفنزويلا

حاولت الدول النفطية استغلال عائداتها لتحقيق تنمية اقتصادية ومستدامة وحماية حق الأجيال القادمة من النفط، خاصة بعد الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط، فتم انشاء بما يعرف بالصناديق السيادية.

الجدول -1-: الصناديق السيادية للجزائر، المملكة العربية السعودية وفنزويلا

صندوق ضبط الإيرادات بالجزائر	صندوق الاستثمارات العامة بالمملكة	صندوق التنمية الوطنية الفنزويلي
أنشأ بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 والتي تنص على: يفتح في كتابات الخزينة العمومية حساب تخصيص خاص رقم 103- 302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد"	أنشئ الصندوق عام 1971، بموجب المرسوم الملكي رقم (م/24) بتاريخ 1970، وبتاريخ 2015/3/23 صدر قرار مجلس الوزراء رقم (270) مفاده ربط الصندوق بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.	تم تأسيس الصندوق، بتاريخ 20 جويلية 2005، وفي 29 اوت من نفس السنة نشر المرسوم رقم 3854، وبموجبه تم تفويض وزير المالية بإنشاء الصندوق الذي يخضع لسلطتها المالية والقانونية، وتم نشر القانون التأسيسي واللائحة الداخلية للصندوق في 9 سبتمبر 2005.
التقليل من مديونية الدولة وضبط فوائض البترول وتوجيهها لخدمة مصلحة الاقتصاد. تغطية عجز الخزينة العامة، مع تحقيق الاستقرار المالي والنقدي.	تعظيم أصول الصندوق، وإطلاق قطاعات جديدة من خلال بناء شركات اقتصادية استراتيجية وتوطين التقنيات والمعرفة المتطورة.	تحقيق الانتعاش الاقتصادي الحقيقي والمتنح، وزيادة الاستثمار الجماعي. إدارة الدين العام، وتمويل مشاريع في مجال البنية التحتية، الصحة، البيئة، الطاقة، الدفاع والزراعة... مع الاهتمام بالأوضاع الخاصة والاستراتيجية.
فوائض القيم الناتجة عن مستوى تجاوز إيرادات الجباية البترولية لتقديرات قانون المالية. تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بكيفية فعالة.	الأموال التي تضخها الدولة في الصندوق. الأصول المملوكة للدولة والتي تضخها في الصندوق. القروض وأدوات الدين، العوائد من الاستثمارات	احتياطات النقد الأجنبي الفائضة من البنك المركزي الفنزويلي. فوائض عائدات الناتجة عن تصدير النفط من شركة PDVSA.
تمويل عجز الخزينة دون ان يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار، وتخفيض المديونية العمومية.	الاستثمار في الشركات السعودية، الاستثمارات الهادفة لتطوير القطاعات الواعدة وتنميتها، المشاريع السعودية الكبرى، الاستثمار في المشاريع العقارية ومشاريع تطوير البنية التحتية، الاستثمارات العالمية الاستراتيجية، الاستثمارات العالمية المتنوعة	الاستثمار في السندات الأرجنتينية، الفنزويلية، البرازيلية، الاكوادورية، وغيرها من الأوراق المالية، وفي محطات الطاقة والبناء وشراء الأسلحة والمساهمة في الصناديق الثنائية القومية مثل الصندوق الفنزويلي الصيني المشترك، والانفاق العام الداخلي مع تعويض بعض خسائر الشركات.

المصدر: وزارة المالية، قوانين المالية للسنوات 2000، 2004، 2006، الجزائر.

صندوق الاستثمارات العامة، (2020)، برنامج صندوق الاستثمارات العامة، المملكة العربية السعودية.

Pedro A, P. (2013). Fondo de Desarrollo Nacional (FONDEN). Dans Historia de Venezuela. Venezuela : Fundación Empresas Polar. Pp. 4-5



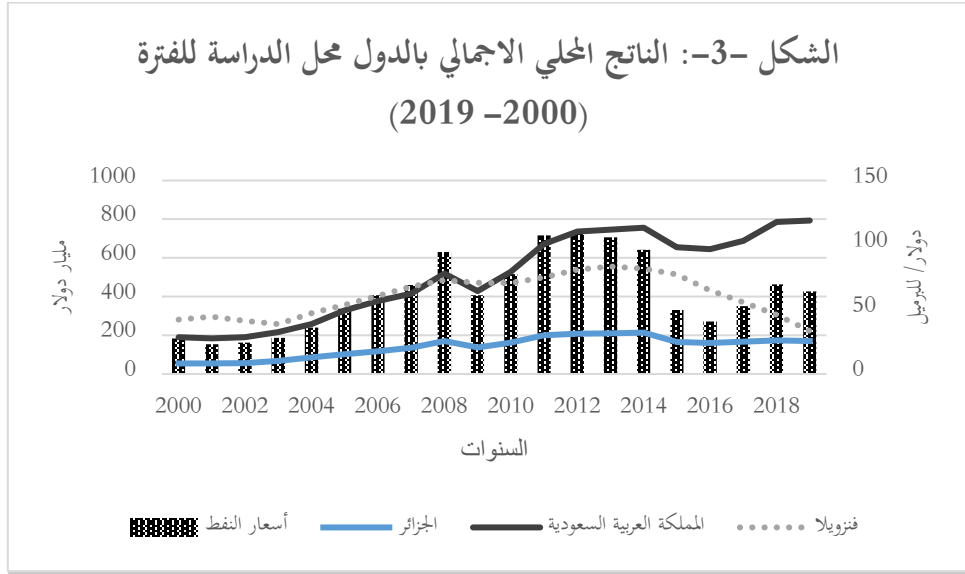
تمتلك فنزويلا صندوقين سياديين الأول تحت اسم صندوق استقرار الاقتصاد الكلي الذي أنشأ سنة 1998 ويتم تمويله من الدخل الناتج عن النفط استغلته الحكومة في تمويل عجز الميزانية وتم استنفاد اغلبية مدخراته سنة 2008، (Osmel & Jose , 2012, p. 10) اما الصندوق الثاني يتمثل في صندوق التنمية الوطنية الذي تم التطرق له، ومما سبق يعتبر صندوق الاستثمارات العامة السعودي احسن من حيث الأهداف والتوظيف مقارنة مع صندوق ضبط الإيرادات الجزائري وصندوق التنمية الوطنية بفنزويلا، فنصندوق ضبط الإيرادات بالجزائر بمثابة صندوق استقرار فموارده عرفت نفاذ امام اول تراجع لأسعار النفط، اما بالنسبة لصندوق الاستثمارات العامة بالمملكة الذي تم تطويره، يعد من بين صناديق التنمية خاصة وانه يرتبط برؤية المملكة 2030، فرصيده يقدر بحوالي 360 مليار دولار، ويحتل المركز الرابع خليجيا و11 عالميا، (sovereign wealth fund institute, 2020) وفيما يخص صندوق التنمية الوطنية الفنزويلي يعد من بين صناديق التنمية الا ان المصروفات لا تترجم أي رفاهية او تنمية، فعلى سبيل المثال تم الاستثمار في السندات وهو استثمار مخوف بالمخاطر كبد الصندوق خسائر كبيرة سنة 2008، بإضافة الى تمويل الانفاق العام ويتم الصرف بدون ضوابط او الموافقة المسبقة من الهيئة التشريعية. (Pedro A, 2013, pp. 4-5)

## 2-2 اثر العائدات النفطية في خلق القيمة الاقتصادية والاجتماعية

يضيف استثمار العائدات النفطية ثروة حقيقية للدولة سواء اقتصاديا او اجتماعيا، وكلما كانت مخرجات الاستثمار كبير كلما عبر ذلك عن الاستفادة القصوى، فيشترط في خلق قيمة مضافة ان تتميز بالاستدامة التي تمتد للأجيال القادمة خاصة وان هذه الثروة ناضبة كما تشوب أسواق النفط حالة عدم الاستقرار، ومن بين اشكال الاستثمار اما في قطاعات موجودة بالفعل لتعزيز دورها على المستوى الكلي، تمويل مشاريع تنمية، خلق وتنمية قطاعات اقتصادية، او الإدارة المثلى لصناديق الثروة السيادية.

## 2-2-1 على مستوى الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة

يقيس الناتج المحلي الإجمالي القيمة المضافة الناتجة عن إنتاج السلع والخدمات في بلد ما خلال فترة معينة، والدخل المكتسب من هذا الإنتاج، أو المبلغ الإجمالي الذي يتم إنفاقه على السلع والخدمات النهائية، ويعد المؤشر الوحيد الأكثر أهمية لقياس مستوى النشاط الاقتصادي، إلا أنه لا يرقى إلى مستوى توفير مقياس مناسب للرفاهية المادية للأفراد. (OECD, 2020)



المصدر: البنك الدولي، متاح على الموقع

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ-SA>، تاريخ الاطلاع

2020/06/18.

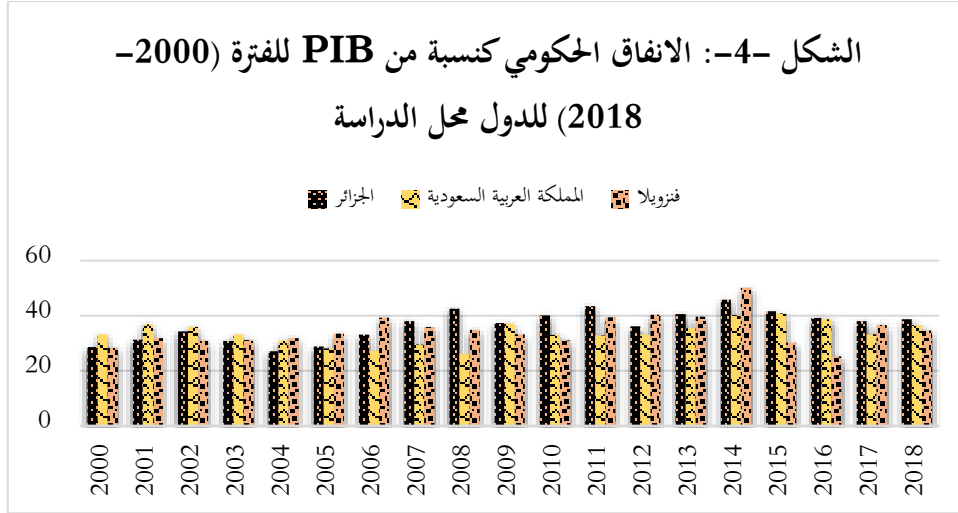
متاح على الموقع: <https://www.statista.com/statistics/370937/gross-domestic-product-gdp-in-venezuela> ،

تاريخ الاطلاع 2020/07/14.

يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بالدول محل الدراسة بتقلبات أسعار النفط، فلما بلغت الأسعار 109 دولار للبرميل سنة 2012 ارتفع الناتج بالدول الثلاث، وبمجرد انخفاض أسعار النفط تراجع هو كذلك وهذا ما يبينه الشكل اعلاه، فتقدر مساهمة الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر المحروقات ب 21.5% اما الفلاحة ب 12.3%، في حين الصناعة ب 5.6%، (بنك الجزائر، 2019، صفحة 26) والمملكة العربية السعودية تشكل أنشطة البترول والغاز ما نسبته 24.4% تليها الخدمات الحكومية ب 19.4% اما الفلاحة ب 2.2% فقط والصناعة التحويلية ب 9%، (الهيئة العامة للإحصاء، 2020، صفحة 1) اما فنزويلا أنشطة البترول ما نسبته 11,75% اما نشاط التعدين ب 0.35% والصناعة ب 7.68% واعمال البناء 1.45% ويتفوق نشاط العقارات على الأنشطة البترولية حيث يشكل نسبة 12.44%. (Banco Central De Venezuela, 2018)

## 2-2-2 على مستوى الانفاق الحكومي للدول محل الدراسة

في اغلب الدول يساهم الانفاق الحكومي بشكل كبير في النمو الاقتصادي، وذلك بما يتم صرفه سواء على البنية التحتية، الاستثمارات، الدعم، أجور الموظفين، فتنامي الانفاق الحكومي مرتبط بمصادر التمويل.



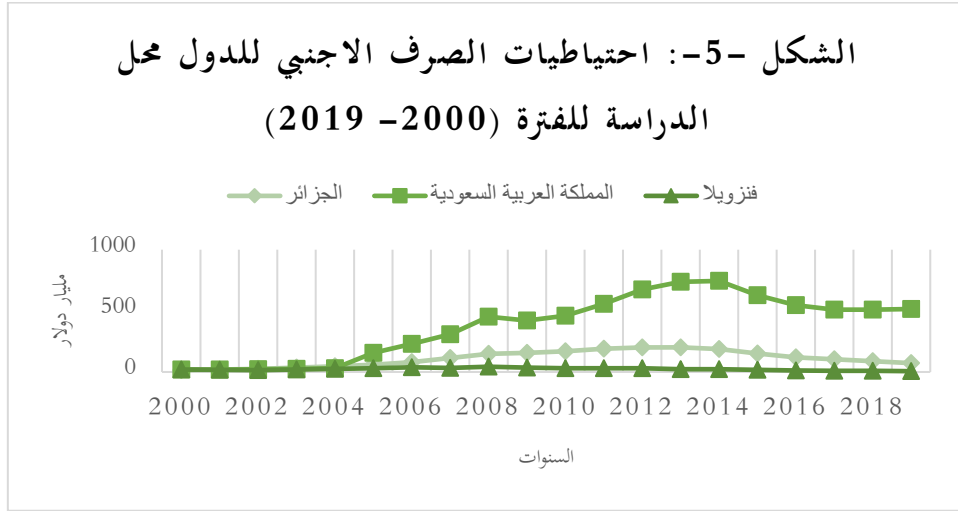
المصدر: متاح على المواقع: <https://knoema.fr/atlas>، تاريخ الاطلاع 2020/07/14.

الانفاق الحكومي في الدول محل الدراسة يتزايد بتزايد الإيرادات النفطية التي تعتبر كعمول رئيسي للخزينة العمومية، مما يسمح لها بتوسيع مجالات الانفاق، ويتم انشاء مشاريع تنموية وصرف أموال ضخمة بسبب انعدام التسيير والرقابة، وبطبيعة الحال يتأثر الانفاق الحكومي بالنتائج المحلي الإجمالي، حيث يظهر لنا تشابه كبير من حيث الانفاق الحكومي بالنسبة للجزائر، المملكة العربية السعودية وفنزويلا خاصة وانه يتبع تقلبات أسعار النفط، وبالتالي اتباع إجراءات تقشفية في حالة تراجع أسعار النفط الامر الذي يؤثر بشكل كبير على الوضع الاجتماعي للدول.

## 2-2-3 على مستوى احتياطات الصرف الأجنبي للدول محل الدراسة

تعتبر احتياطات الصرف الأجنبي عن أرصدة الأصول المقومة بالعملات الأجنبية بالإضافة إلى الذهب ويتم الاحتفاظ بها بالبنك المركزي، وهذه الأصول تكون غير مقومة بالعملة المحلية، وهي نتاج لعمليات التصدير.

تزايدت احتياطات الصرف الأجنبي بالدول محل الدراسة منذ سنة 2000 الى غاية سنة 2014 بسبب الانتعاش الذي عرفته أسعار النفط، بدأت بالانخفاض والتراجع منذ ذلك الحين، وهذا راجع بطبيعة الحال لانخفاض العائدات النفطية التي تشكل حوالي 95% من اجمالي الصادرات، وتم استنزاف هذه الاحتياطات في تمويل فاتورة الواردات، ولكن فنزويلا احتياطاتها اقل بكثير مقارنة بالاحتياطات الجزائرية والمملكة العربية السعودية التي تتفوق على الدولتين، خاصة وان البنك المركزي الفنزويلي يقوم بتحويل هذه الاحتياطات الى صندوق التنمية الوطني حيث تم تحويل ما قيمته 6 مليار دولار سنة 2005، بالإضافة الى توظيف جزء منها في السندات الحكومية بالخارج التي تعتبر ذات عائد ضئيل ودرجة مخاطرة عالية جدا. فكل من الجزائر، المملكة العربية السعودية وفنزويلا تعتمد على العائدات النفطية في تكوين الاحتياطات من العملة الصعبة، ولكن الاشكال انه يتم استنزافها بمجرد انخفاض أسعار النفط وفي الغالب تستخدم في تغطية فاتورة الواردات.

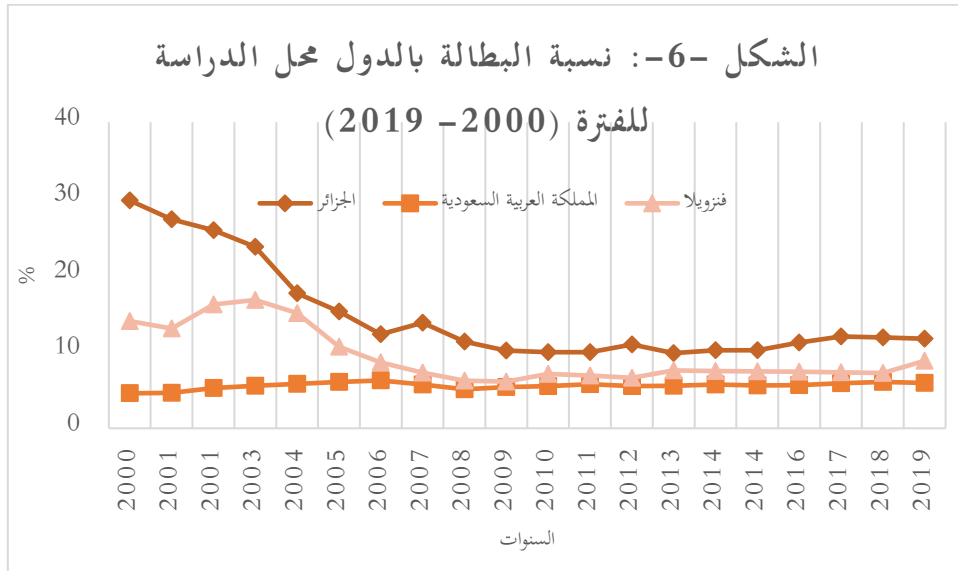


المصدر: متاح على الموقع <https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?locations=DZ-SA->

، تاريخ الاطلاع 2020/7/17. [VE](#)

## 2-2-4 على مستوى معدلات البطالة بالدول محل الدراسة

العاطلون عن العمل هم أشخاص في سن العمل وليس لديهم عمل وقد اتخذوا خطوات محددة للعثور عليه، ويقاس هذا المؤشر بأعداد العاطلين عن العمل كنسبة مئوية من القوى العاملة ويتم تعديله موسمياً، فمن الطبيعي ان ينتج عن الاستثمار الحقيقي استحداث أماكن للتوظيف وتقليص في معدلات البطالة على المستوى الكلي. (OECD, 2018)



المصدر: متاح على الموقع <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ-SA->

، تاريخ الاطلاع 2020 / 7 / 15. [VE](#)

تراجعت معدلات البطالة بالجزائر بعدما كانت في حدود 29% سنة 2000 بسبب تسريحات العمال خلال فترة التسعينات، بعد ذلك بدأت بالتراجع لتستقر في 11%، وفي المملكة ثبات نسبي في معدلات البطالة التي تتراوح بين 4%

و6%، وفنزويلا ثبات تراجع في معدلات البطالة منذ سنة 2004 (15.04%) في حين عرفت ثبات نسبي يتراوح بين 6% و8%، ولكن بالمقارنة بين حجم العائدات النفطية المتحصل عليها بهذه الدول وبين نسب البطالة فهذا يدل على قلة القطاعات غير الاستخراجية التي هي أساس خلق مناصب عمل مستدامة.

## 2-2-5 على المستوى الاجتماعي بالدول محل الدراسة

سيتم عرض مجموعة من المؤشرات التي تعكس حقيقة عيش الافراد ومدى استفادتهم من استثمار عائدات النفط.

### الجدول 2-2: بعض مؤشرات المستوى الاجتماعي بالجزائر، المملكة العربية السعودية وفنزويلا

المؤشر	الجزائر	السعودية	فنزويلا
مؤشر التنمية البشرية 2018	القيمة 0.759، ومرتبة 82 عالميا.	القيمة 0.857، ومرتبة 36 عالميا.	القيمة 0.726، ومرتبة 96 عالميا.
مؤشر السعادة 2019	المرتبة 153 /100 دولة، ب 5.005.	المرتبة 153 /27 دولة، ب 6.406.	المرتبة 153/99 دولة، ب 5.053.
مؤشر مدركات الفساد 2019	35 نقطة/100، 180/106 دولة.	100/53 نقطة، 180/51 دولة.	16 نقطة/100، المرتبة 180/173.
مؤشر الازدهار 2019	المرتبة 167/110 دولة.	المرتبة 167/71 دولة.	المرتبة 167/143 دولة.
أحوال المعيشة	167/71 دولة.	167 /58 دولة.	167/96 دولة.
الامن والسلامة 2019	167/53 دولة.	167 /120 دولة.	167/146 دولة.
مؤشر الجوع 2019	المرتبة 117/47 دولة، ب 10.3 نقطة (منطقة معتدلة)	المرتبة 117/34 دولة، ب 8.5 نقطة (منطقة جيدة)	المرتبة 117/65 دولة، ب 16.9 نقطة (منطقة معتدلة)

المصدر: الأمم المتحدة. (2019). تقرير التنمية البشرية لعام 2019. نيويورك. ص 23.

John f and other, (2020). *World happiness report 2020*. New York. P p21-22.

Transparency international. (2020). *Corruption perceptions index 2019*. Germany. p p2-3.

The Legatum Institute Foundation. (2019). *The Legatum Prosperity Index 2019 A tool for transformation*. United Kingdom. P16.

K. von Grebmer, J. Bernstein, R. Mukerji, F. Patterson, M. Wiemers, R. Ní Chéilleachair, C. Foley, S. Gitter, K. Ekstrom, and H. Fritschel. (2019). *2019 Global Hunger Index: The Challenge of Hunger and Climate Change*. Bonn : Welthungerhilfe; and Dublin: Concern Worldwide. P15.

تعتبر إدارة الموارد النفطية على نحو يفيد جميع المواطنين أحد أكثر تحديات التنمية، فبالنظر لحجم مليارات الدولارات المحققة من هذا المورد فقد أدى هذا أيضا لتحطيم سبل العيش خاصة وان هذه المبالغ تتباين مع المستوى المعيشي التي تعاني منه معظم البلدان التي يتواجد بها هذا المورد، وتخلق مجتمع استهلاكي لا انتاجي.

يعتمد المسار الاقتصادي والاجتماعي للدول محل الدراسة ودرجة نموه وتنوعه الى حد كبير على مستقبل الطلب والعرض العالميين من النفط، فبالرغم من استخراج ما قيمته مليارات دولارات من النفط فإن القطاعات غير الاستخراجية لم تنمو بمعدلات كبيرة، فإدارة الموارد على المدى الزمني الطويل لتحقيق تنمية مستدامة وعدالة الأجيال يرتبط بالمستوى الأمثل من الإيرادات التي يمكن توجيهها للاستثمار لخلق قيمة مضافة حقيقية تسمح بتنوع مصادر الدخل وما يجب توجيهه للاستهلاك والاستثمار المحلي الايني، مع التركيز على الشفافية وتسيير العقلاني ووجود تفكير استراتيجي لمخطط إدارة الموارد، خاصة وان نتائج المؤسسات والسياسات المتبناة أصبحت ضعيفة مع تفشي الفساد بالأونة الأخيرة.

### 3- تقييم استثمار العائدات النفطية واهم الحلول الممكنة للاستغلال الأمثل

الهدف من وراء استثمار العائدات النفطية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، فتقييم هذا الاستثمار يتيح للدول تدارك الأخطاء والاستفادة القصوى منها.

### 3-1 تقييم حوكمة تسيير الموارد والصناديق السيادية

سيتم التطرق للمؤشر الخاص بحوكمة الموارد الطبيعية مع إضافة مؤشرين في تقييم الصناديق السيادية Edwin

M.Truman و Linaburg-Maduell.

### 3-1-1 مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية

يقيم جودة السياسات والممارسات التي تستخدمها السلطات لحوكمة صناعات النفط والغاز والتعدين في بلادها، ويعطي نتيجة مركبة لكل تقييم، ويخص 81 بلدا، حصلت الجزائر وفنزويلا على 33 نقطة/100 والمملكة العربية السعودية على 36 نقطة، (بمنطقة سيئة) وبمرتبة 73 من 81 دولة بالنسبة للجزائر، المملكة العربية السعودية بالمرتبة 69، والمرتبة 74 فيما يخص فنزويلا، ان هذه البلدان انشأت بعض الإجراءات والممارسات الانتقالية التي تمثل الحد الأدنى من حوكمة الموارد، ولكن معظم العناصر اللازمة لكي تؤدي الى استفادة المواطنين من الثروات المستخرجة مفقودة، (Natural Resource Governance Institute, 2017, p. 4) والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 3-: مؤشر حوكمة الموارد لسنة 2017 بالنسبة للجزائر، المملكة العربية السعودية وفنزويلا

البلد	الجزائر	السعودية	فنزويلا
تقييم القطاع	النفط	النفط	النفط
نتائج المؤشر	33	36	33
نتائج تحقيق القيمة	40	23	48
نتائج إدارة الدخل	25	24	34
نتائج البيئة التمكينية	35	60	17

Source: Natural Resource Governance Institute, (2017), Indice de Gouvernance des Ressources Naturelles 2017, New York, p7

من الجدول أعلاه يتضح ان فنزويلا أحسن من الجزائر فيما يخص نتائج تحقيق القيمة ونتائج إدارة الدخل في حين ان نتائج البيئة التمكينية وهي عكس المملكة العربية السعودية، وللإشارة يتكون مؤشر حوكمة الموارد من ثلاث مؤشرات: مؤشر تحقيق القيمة (المؤسسات المملوكة للدولة، الاثار المحلية، الضرائب، منح التراخيص، مؤشر إدارة الدخل (الموازنة الوطنية، تقاسم دخل الموارد على المستوى دون الوطني، صناديق الثروة السيادية) ومؤشر البيئة التمكينية (ابداء الراي والمسائلة، فعالية الحوكمة، جودة اللوائح، سيادة القانون، مكافحة الفساد، الاستقرار السياسي وغياب العنف، البيانات المفتوحة). (Natural Resource Governance Institute, 2017, p. 4)

تلعب المؤسسات المملوكة للدولة بمجال الصناعات الاستخراجية دورا مهما لتحقيق التنمية، يتم تقييم حوكمة 74 مؤسسة، فشرية سوناطراك حصلت على 47 نقطة من أصل 100، وشركة أرامكو السعودية تصنف من بين 14 مؤسسة فاشلة، اما شركة فنزويلا للنفط والغاز 58 نقطة /100 وتقييم المؤسسات ضعيف، اما تقييم مؤشر الصناديق السيادية تم تقييم 33 صندوقا من بينها 11 صندوقا فاشل وتتميز بمخاطر عالية ورسوم إدارة مبالغ فيها واستثمارات ذات دوافع سياسية، فصناديق الجزائر والسعودية وفنزويلا تتسم بعدم الشفافية فلا يمكن معرفة حجم الخسائر الناتجة عن سوء الإدارة او معرفة المستفيد من هذه الاستثمارات، حيث حصلت الجزائر على 21 نقطة /100 والمملكة العربية السعودية على 18 نقطة، وفنزويلا على 21 نقطة. (Natural Resource Governance Institute, 2017, pp. 19-21)

## Edwin M.Truman مؤشر 2-1-3

مؤشر يهدف لقياس أداء صناديق الثروة السيادية من خلال القيام بالعديد من الدراسات، ولقد طور هو و Doug Dowson ترتيباً ل 44 صندوقاً من بين 54 صندوق سيادي ل 37 دولة، ويتضمن ترتيب 33 عنصراً مكتوباً على شكل أسئلة ومجموعة في أربع فئات: (هيكل الصندوق، حوكمة الصناديق، مسائل وشفافية الصندوق في استراتيجيته الاستثمارية وانشطته واعداد التقارير ومراجعة الحسابات، سلوك الصندوق في إدارة محفظته واستخدام الرافعة المالية ومشتقاتها).

يتم التعبير بالدرجات المئوية، أي عدد النقاط التي يحصل عليها كل صندوق في جميع الفئات الأربعة (8، 5، 14، 6 على التوالي) وفي الدرجة الاجمالية، حلت الجزائر بالمرتبة 34/23 صندوقاً بإجمالي 27 نقطة، أما فنزويلا تم تقييم كل من صندوق الاستقرار الاقتصادي الكلي وصندوق التنمية حيث حصل الأول على 23 والثاني على 20 نقطة، والملكة العربية السعودية لم تخضع لتقييم. (Truman, 2009, p. 468)

## Linaburg-Maduell مؤشر الشفافية ل 3-1-3

تم تطوير مؤشر الشفافية Linaburg-Maduell في معهد صندوق الثروة السيادية من قبل Carl Linaburg و Michael Maduell، ويعد طريقة لتصنيف الشفافية فيما يتعلق بالصناديق السيادية وأدوات الاستثمار المملوكة للحكومة، ويعتمد على 10 مبادئ أساسية وكل مبدأ يحصل على نقطة، ويوصي بمعدل لا يقل على 8 من أجل الوصول لشفافية كافية، حصلت السعودية على 7 نقاط من أصل 10 في حين تحصلت الجزائر وفنزويلا على نقطة واحدة وكانت في ذيل الترتيب، (sovereign wealth fund institute, 2020) فالدول محل الدراسة تتميز بإدارة غير رشيدة لهذه العائدات وهذا يجعلها تبقى رهينة تقلبات أسعار النفط، توسيع الانفاق في حالة ارتفاع الأسعار وتمويل الانفاق من خلال الصناديق السيادية في حالة انخفاض أسعار النفط.

## 2-3 بعض الحلول للإدارة المثلى للعائدات النفطية

تسعى الحكومات في الاقتصاديات النفطية الى زيادة العائدات الى الحد الأقصى، لمواجهة عواقب عدم اليقين والاستقرار في التدفقات الحقيقية، ويمكن للحكومات ادارة العائدات بطريقة تخلق تأثير اقتصادي واجتماعي إيجابي على المدى الطويل، وفيما يلي اعتبارات إدارة والتخصيص الأمثل:

- تحديد المقدار الأمثل للعائدات للاستثمار للأجيال الحالية والمستقبلية، والى أي مجال يتم توجيهه لتحقيق التنمية (رفع مستوى التعليم المنخفض، تحسين البنية التحتية، تحسين سبل العيش).



- استثمار العائدات في الأصول الأجنبية كالأسهم والسندات الخارجية لفترة محدودة، خاصة عند افتقارها للقدرة الإدارية والأدوات اللازمة لتنفيذ المشاريع بفعالية.
- تحقيق الاستقرار في حجم النفقات باستخدام القواعد المالية، كما يمكن تعديل مبالغ النفقات الرأسمالية .
- الاستثمار في البيئة التمكينية والمشاريع التي توفر عائدا ملموسا كمشاريع البنية التحتية الكبرى بدل الاسراف في الانفاق على المشاريع الشعبية غير المنتجة.
- دراسة الاثار وأفضل الممارسات في المجال الاستثمار واتخاذ القرارات مع خطر التأثير المحتمل.
- اخضاع المشاريع الرأسمالية لتحليل كامل للتكلفة والفائدة وان تكون المشتريات شفافة وتنافسية و مراقبة الحكومة التسليم.
- انشاء صناديق خاصة خارجة عن عمليات الميزانية، بأهداف واضحة وقواعد مالية واستثمارية قوية والافصح الكافي للاستشراف المناسب. (Natural Resource Governance Institute, 2015, pp. 2- 6)
- الرقابة من خلال شفافية الايرادات وتخصيصها والقواعد التي تنظم القرارات (مكان وكيفية توزيع الإيرادات)، مع الفصل بين القرار والمجالس الرقابية، واعداد تقارير ومراجعة الحسابات من قبل شركة محاسبة خارجية.
- تحسين وتعزيز القوانين بفرض عقوبات على كل من يسئ استخدام أموال الدولة. - (Archine, 2013, pp. 12-

يشكل النفط نعمة لكونه يولد عائدات تسهم في تعزيز الاقتصاد، في نفس الوقت نقمة بسبب ما يترتب عنه من تحديات على مستوى الاقتصاد الكلي والهيكلية، فرغم ما مر به القطاع النفطي على المستوى العالمي الا ان حكومات هذه الدول لم تتخذ الحلول الجذرية لفك الارتباط الكلي بهذا القطاع، فإدارة العائدات على المدى الزمنى الطويل لتحقيق تنمية مستدامة وعدالة بين الأجيال يتطلب استثمار مجدي في جميع القطاعات وليس فرطاً في الانفاق، ومما سبق تم التوصل الى:

○ لا يعني امتلاك دولة ما لاحتياطي ضخم ضرورة تفوقها من حيث الطاقة الإنتاجية وقيمة الصادرات النفطية، وهذا بسبب نوعية النفط ومدى توفر الإمكانيات الفنية والتكنولوجية.

○ حوكمة تسيير العائدات النفطية يعتمد على مستوى شفافية الدول وتسيير الجيد والعقلاني لهذه العائدات.

○ تتميز الدول النفطية بتوسيع الانفاق والاستثمار في حالة ارتفاع أسعار النفط والعكس، وتتميز هذه المشاريع ذات أثر غير ملموس على المستوى الوطني كخلق مناصب شغل مثلاً، بإضافة الى اعتبارها كطريق لنهب الأموال خاصة مع تزايد الفساد بهذه الدول.

○ إدارة الصناديق السيادية من العائدات النفطية دون تخطيط مسبق، ينتج عنه استنزاف مخراته بمجرد تراجع أسعار النفط، فتصبح مجرد صندوق للادخار فقط، خاصة في ظل انعدام الشفافية والرقابة الفعالة.

○ حسب مؤشرات قياس إدارة العائدات النفطية بالدول محل الدراسة، تدار بها هذه العائدات بطريقة غير فعالة مما لا يتيح الاستفادة القصوى اقتصادياً واجتماعياً.

### اهم التوصيات

○ استغلال العائدات النفطية في الاستثمار الفعال الخالق للثروة الحقيقية وتحقيق التنمية المستدامة وحق الأجيال القادمة، كالاستثمار في قطاعات غير متصلة بالموارد كالزراعة، السياحة، الاستثمار في رفاه المواطنين من تحسين بنية تحتية، تعليم، رعاية صحية، او في قطاع الموارد مثلاً مصافي تكرير.

○ تحسين كفاءة الانفاق الوطني واعتماد معايير الكفاءة الاقتصادية على مستوى المبالغ المقدمة لكل استثمار او منطقة او شركة.

○ تخطيط استراتيجي فعال على المستوى المتوسط والبعيد، مع تصميم نظام يسمح بالرقابة قوية خاصة من الفساد.

○ القيام بالتعميم النقدي لتفادي مشاكل تدفق الكبير لرأس المال الأجنبي.

## قائمة المراجع:

### المراجع باللغة العربية

1. الهيئة العامة للإحصاء. (2020). الناتج المحلي الإجمالي 2019. المملكة العربية السعودية.
2. بنك الجزائر. (2019). النشرة الإحصائية الثلاثية. الجزائر.
3. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط. (2019). التقرير الربع السنوي حول الاوضاع البترولية العالمية الربع الاول. الكويت.
4. وزارة الطاقة والتعدين والثروة المعدنية. (2018). احصائيات البترول. تاريخ الاسترداد 15 جوان, 2020, من <https://www.moenergy.gov.sa/arabic/Energy/Pages/petroleum-statistics.aspx>

### المراجع باللغة الأجنبية

1. Archine, A. k. (2013, October). *fiscal opportunities and challenges derived from the management of extractive resources revenues*. Belgique: European centre for development policy management.
2. Banco Central De Venezuela. (2018). *Producto Interno Bruto*. Retrieved July 16, 2020, from <http://www.bcv.org.ve/estadisticas/producto-interno-bruto>
3. Carlos A, R. (2011). Oil Wealth and the Resource Curse in Venezuela. *IAEE Energy Forum*, 20, p. 11.
4. Natural Resource Governance Institute. (2015). *revenue management and distribution*. New Yourk.
5. Natural Resource Governance Institute. (2017). *Indice de Gouvernance des Ressources Naturelles 2017*. New Yourk.
6. OECD. (2018). *Unemployment rate*. Retrieved July 13, 2020, from <https://data.oecd.org/unemp/unemployment-rate.htm>
7. OECD. (2020). *Gross domestic product (GDP)*. Retrieved July 12, 2020, from <https://data.oecd.org/gdp/gross-domestic-product-gdp.htm>
8. Osmel , M., & Jose , S. (2012). *Resource Revenue Management in Venezuela: A consumption-based poverty reduction strategy*. New Yourk: Natural Resource Governance Institute.
9. Pedro A, P. (2013). Fondo de Desarrollo Nacional (FONDEN). Dans *Historia de Venezuela* (pp. 4-5). Venezuela: Fundación Empresas Polar.
10. Pedro L, R., José R, M., & Francisco J, M. (2012). Direct Distribution of Oil Revenues in Venezuela: A Viable Alternative? *The Centre for Global Development*, p. 1.
11. privacy shield framework. (2020). *Algeria - Oil and Gas - Hydrocarbons*. Retrieved Juin 8, 2020, from <https://www.privacyshield.gov/article?id=Algeria-Oil-and-Gas-Hydrocarbons>

12. Robert, R. (2019, January 29). *Charting The Decline Of Venezuela's Oil Industry*. Retrieved Jun 23, 2020, from <https://www.forbes.com/sites/rrapier/2019/01/29/charting-the-decline-of-venezuelas-oil-industry/#60de3d8c4ecd>
13. sovereign wealth fund institute. (2020). *List of 123 Sovereign Wealth Fund Profiles by Region*. Retrieved Jun 13, 2020, from <https://www.swfinstitute.org/profiles/sovereign-wealth-fund>
14. Truman, E. M. (2009). Project Meilleures Pratiques pour les fonds souverains. *Revue Economies Financier Association Economies financier Numeral*, p. 468.
15. U.S. Energy Information Administration. (2019). *Background Reference: Venezuela*. Retrieved Jun 30, 2020, from [https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries\\_long/Venezuela/venezuela\\_bkgd.pdf](https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Venezuela/venezuela_bkgd.pdf)
16. US Energy information administration. (2017). *country analysis brief : Saudia Arabia*. Retrieved Mai 10, 2020, from [https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries\\_long/Saudi\\_Arabia/saudi\\_arabi\\_a.pdf](https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Saudi_Arabia/saudi_arabi_a.pdf)
17. US Energy information administration. (2019). *background reference: Algeria*. Retrieved Mai 8, 2020, from [https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries\\_long/Algeria/Algeria\\_background.pdf](https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Algeria/Algeria_background.pdf)
18. US Energy information administration. (2019). *Country Analysis Executive Summary: Algeria*. Retrieved Mai 11, 2020, from [https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries\\_long/Algeria/algeria\\_CAXS.pdf](https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Algeria/algeria_CAXS.pdf)
19. US Energy information administration. (2019). *Country Analysis Executive Summary: Venezuela*. Retrieved July 4, 2020, from [https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries\\_long/Venezuela/venezuela\\_exe.pdf](https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Venezuela/venezuela_exe.pdf)